بسم الله الرحمن الرحيم


جامعة الشيخ عبد الله البدري

كليـــة العلوم

كليه الاقتصاد والعلوم الإدارية والاقتصادية


بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإحصاء

بعنـــوان

# الصناعـــات الصغيـــرة في عطبـــرة


**إعداد الطلاب:**

لبنى صلاح حاج حمـــد  قريب الله علي الحـــاج

نـــورا غالـــب مصلـــح  سفيـــان عبد الله سلمان

عبد الله شـــرف الديـــن

**إشراف الدكتور:**

**عمـــــر يـــس**


2021م

# الاستهـــــلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴾

**صدق الله العظيم**

**سورة الكهف الآية (109)**

# الإهـــــــداء

**إلى:**

نبع الحياة ونبضها وأمنها... **أبي**

دفء الحياة وعطفها وحنانها... **أمي**

حب الحياة وعطاؤها وأملها... **أخواتي وإخوتي**

الشموع التي تحترق لتضيء لنا الطريق.. **أساتذتي**

أهدي هذا العمل المتواضع....

# الشـــكر والتقديـــر

الحمد لله العلي القدير ، الذي أسبغ نعمه ظاهرة وباطنة ، وشرح بنوره الصدور وأقر بفضله العيون .. وبعد أسجد لله العظيم شكراً وحمداً على ما غمرني به من سداد وتوفيق ، ما منحني به من صبر وتثبيت، حتى تم إنجاز هذه الرسالة التي أسأل الله أن تكون شمعة على الطريق ، تنير الدرب لكل طالب علم منيب. الشكر والتقدير والاعتراف بالفضل والجزاء من الله لأولي العلم وأرباب المعرفة ، أتقدم بالشكر الجزيل لأسرة جامعة الشيخ عبد الله البدري وكلية العلوم الإدارية والاقتصادية وأخص بالشكر أساتذتي الكرام خاصة بالذكر المشرف على هذا البحث الدكتور/ **عمر يس** والذي ما بخل علي بوقته وعلمه وتوجيهاته وتوصياته، حتى خرجت الى حيز النور بدرجة من الدقة والموضوعية.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للسادة أمناء المكتبات التي رفدتني بالمادة العلمية الثرة فلا نضب معينها كما أتقدم بالشكر الى أسرة الصناعات الصغيرة بولاية نهر النيل.

كما لا أنسى زملائي الذين أعتز بهم لهم مني كل الشكر والتقدير والى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة ولو بكلمة أو نصيحة أو دعاء في ظهر الغيب ، لهم مني كل الشكر والتقدير.

**فهرس المحتويات**


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الاستهلال | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| فهرس المحتويات | د |
| المقدمة | 1 |
| مشكله البحث | 1 |
| أهداف البحث | 2 |
| فرضيات البحث | 2 |
| أهمية البحث | 2 |
| حدود البحث | 2 |
| هيكل البحث | 2 |
| **الفصل الأول: التنمية الاقتصادية** | |
| المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية | 5 |
| المبحث الثاني: اهداف التنمية الاقتصادية | 15 |
| المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية | 21 |
| **الفصل الثاني: الصناعات الصغيرة** | |
| المبحث الأول: مفهوم، نشاه ودوافع الصناعات الصغيرة | 38 |
| المبحث الثاني: خصائص، المشاكل والعلوم التي تواجه الصناعات الصغيرة | 48 |
| **الفصل الثالث: أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية** | |
| المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة | 52 |
| المبحث الثاني: تطور الصناعات الصغيرة | 55 |
| المبحث الثالث: اهداف ودوافع الصناعات الصغيرة | 60 |
| **الخاتمـــة** | |
| أولاً: النتائج | 67 |
| ثانياً: التوصيات | 68 |
| المراجع والمصادر | 69 |

**المقدمة:**

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. وتلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة.

**مشكله البحث:**

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية؟

كما وينبثق عن السؤال الرئيسي عده اسئلة فرعيه وهي:

1- ما هو دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة؟

2- اثر الصناعات الصغيرة علي زيادة الدخل القومية؟

3- كيف ستساعد الصناعات الصغيرة في رفع مستوي العيشة؟

**أهداف البحث:**

1- التوصل الي العلاقات بين الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية.

2- معرفة كيف تساعد الصناعات الصغيرة في الحد مشكلة البطالة المنتشرة بين فئة الشباب في المدينة.

3- معرفة تكلفة راس المال الازم لبدء مشرع صغير.

4- التعرف علي الفرص الجديدة التي نقلتها الصناعات الصغيرة وكيف تخدم هذه الفرص التنمية الاقتصادية علي المدى الغريب والبعيد.

**فرضيات البحث:**

يفترض البحث أن دعم الصناعات الصغيرة يؤدي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر (إيجاباً) على تفعيل دور القطاع الخاص السوداني في تحقيق التنمية الاقتصاديه.

**أهمية البحث:**

- توعية اصحاب الصناعات الصغيرة بأهمية الصناعات ودورها الفعال في تنميه اقتصاد البلاد

- تقديم المقترحات من شانها ان تغير في التطوير الصناعات الصغيرة وفتح المجال لا نشاء صناعات جديدة.

- التقليل من نسبة البطالة في مدينة من خلال توضيح العلاقة بين تطوير الصناعات الصغيرة وخلق فرص جديدة للعمل في الصناعات الصغيرة.

- تقديم ماده مفيدة من حقائق وأرقام من الممكن أن يستفيد منها الجهات ذات الصلة.

**حدود البحث:**

تنحصر حدود البحث في مالي:

الحدود الزمانية: 2021م.

الحدود البشرية: الافراد اصحاب الصناعات الصغيرة.

**هيكل البحث:**

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول والخاتمة.

المقدمة الإطار العام للبحث، وتشمل علي الاطار المنهجي والدراسات السابقة

**الفصل الأول: التنمية الاقتصادية:**

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية– الفرق بين التنمية والنمو.

المبحث الثاني: أهداف التنمية– أهمية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية– النظريات المعاصرة للتنمية.

**الفصل الثاني: الصناعات الصغيرة:**

المبحث الأول: مفهوم، نشاه ودوافع الصناعات الصغيرة.

المبحث الثاني: خصائص، المشاكل والعلوم التي تواجه الصناعات الصغيرة.

المبحث الثالث: أنواع، اهمية، مجالات الصناعات الصغيرة.

**الفصل الثالث: أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية:**

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة.

المبحث الثاني: تطور الصناعات الصغيرة.

المبحث الثالث: أهداف ودوافع الصناعات الصغيرة.

# الفصل الأول

# التنمية الاقتصادية

**المبحث الاول: علي مفهوم التنمية الاقتصادية– الفرق بين التنمية والنمو**

**المبحث الثاني: أهداف التنمية– أهمية التنمية الاقتصادية**

**المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادي– النظريات المعاصرة للتنمية**

## المبحث الاول

## مفهوم التنمية الاقتصادية

**مقدمة:**

يعد مفهوم التنمية الذي خضع في مضمونه لعدة تطورات وعبر المراحل الزمنية وصولا الى القرن العشرين من المفاهيم العالمية حيث ساهمت في تأسيس نظم اقتصاديه وسياسيه متماسكه كان ينظر الى التنمية خلال عقدي الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي علي النها ارتفاع مستوي دخل الافراد وكانت مرادفا دائما لمفهوم النمو الاقتصادي وقد شق علي الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول الى تمييز بين النمو والتنمية الى الحد الذي دفع مؤسسه عالميه كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الاجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة وجعل الرئيس الامريكي جون كيندي (John Kennedy) تتقدم اقتراح الي الدورة السادسة عصر للأمم المتحدة اعتبار عقد الستينيات من الغرام الماضي "العقد الأول للتنمية" ودعي كل الدول النامية ان تخطط لنفسها في زياده النمو عبر زياده الناتج الوطني الاجمالي بنسبه تصل الى5%.

**تطور مفهوم التنمية:**

لقد تغير مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة من مفهوم يعتمد على معدل النمو إلى مفهوم أكثر شمولا يشير إلى التنمية بشكل أوسع[1].

المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، وهي التي ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية [2].

---

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية، دكتور عبد اللطيف مصطفى، والدكتور عبد الرحمن سانية .

(2) دراسات في التنمية الاقتصادية، دكتور عبد اللطيف مصطفى، والدكتور عبد الرحمن سانية .

والقروض والمساعدات يأب عد ذلك روسو الأجنبية ويرجع ذلك إلى كل من هارود ودوما، ثم . الذي أوضح بشكل صريح أن التنمية ليست إلا مرادفا للنم الاقتصادي السريع، و يرى روست أن المجتمعات المتخلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل وهي (المرحلة التقليدية، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج الاقتصادي، ومرحلة الاستهلاك الوفير) و بذلك يدخل الاقتصاد حلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتبتت المفهوم رغم اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، لكن ذلك لم يخدم التوجهات التنموية في تلك الدول، الأمر الذي أدى بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأعداد التنمية.

وقد ظهرت في السبعينات من القرن الماضي اقتراحات تركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية الشاملة لا تقتصر على الجوانب المادية فقط وإنما تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري، وضرورة إدماجه في مفهوم التنمية. ولقد تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية حددت أهم أوصافها ومحدداتها وهي:

- مفهوم التنمية البشرية.
- مفهوم التنمية المستدامة.
- مفهوم التنمية المستقلة
- الإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي عام 1999.

**تعريف التنمية الاقتصادية:**

استخدم مفهوم التنمية في مقررات علم الاقتصاد للتدليل علي عمليه احداث مجموعه من تغيرات جزرية لمجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة علي التطور الذاتي المستمر وبمعدل يضمن

التحسن المتزايد في نوعيه الحياه لكل افراده، والعمل علي زيادة قدرة المجتمع باستجابة علي المتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زياده درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ويذهب فرانسوا بيرو ( F. Perroux) في تعريف التنمية الى : هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية و الاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين علي زياده الناتج المحلي الحقيقي بطريقه مستمرة دائما مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، ان النمو يعد النسغ الضروري للتنمية المتصل او الدائم والحقيقي.

ويعرف فؤاد مرسي التنمية الاقتصادية على انها عمليه بالغه الدقة تتمثل في النهاية الارتقاء المنظم وانتاجيه العمل من خلال تغيرات هيكليه وتناول ظروف الانتاج الاجتماعي واحلال تكتيك ارقي، واستخدام وسائل انتاج احدث و اكثر كفأيه ، مع اشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية هو تعريف يتضمن تعبئه الموارد الأولية و ادوات العمل اللازمة الانتاج، وتوظيف الايدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية بما يؤدي الي زياده اشباع الحاجات.

ويرى مدحت العقاد التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تستخدمه الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها.

**عناصر التنمية الاقتصادية:**

وفقا للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

أ- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، بل على الجانب القافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تشير التنمية إلى التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل. وتأكيدا لشمولية التنمية، يذهب

شوم بيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاب توازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

ب- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، وتتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

ج- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يحقق المجتمع كله إسباغا من خلالها ، لحاجاته الضرورية.[1]

د- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات ألمقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تظهر الدراسات المختلفة تركز الفقر في المجتمعات ألمتخلفة: التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء السكن وازدحامه.

ر- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوق لمختلف ألمنتجات؛ ويسمح بمزيد من التوسع، ولا سيما إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة .

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية – دكتور/ عبد اللطيف والدكتور/ عبد الرحمن سانية.

**خصائص التنمية الاقتصادية وجوانبها:**

1- خصائص التنمية الاقتصادية جملة خصائص يمكن أن نعدد:

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره المعتصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.

- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.

- هي عملية مجتمعية شاملة.

- هي عملية تغيير مقصودة تتم بأساليب مرسومة مخطط لها تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.

- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية[1].

- جوانب التنمية الاقتصادية.

2- كما أشرنا في مناقشة تعريف التنمية فإن هذا المفهوم لا يقتصر فقط على الجوانب المادية بل يضم أيضاً جوانب غير مادية، وصفة الشمولية والتعقيد التي تصيغ هذا المفهوم تقتضي أن تتخطى حدوده التركيز على الجوانب المادية وأن يدخل في بؤر اهتماماته جميع الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية (حيث يعتبر الإنسان والبيئة المرتكزان الأساسيان في العملية التنموية، يشكل التكامل والتناغم بينهما مؤشرا من مؤشرات نجاح أو فشل هذه العملية)، واستحداث الوسائل الخلاقة للتأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي. وتطويرها لكي تتكامل في اثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستند على أسس متينة لا يمكن لها أن تنهار أو تتكس نتيجة ظهور مستجدات اقتصادية طارئة داخليا أو خارجيا. لذلك كان من أهم

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية، دكتور/ عبد اللطيف مصطفى والدكتور/ عبد الرحمن سانية.

عناصر التنمية الاقتصادية الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال المادي، التكنولوجيا، والعناصر المؤسسية والمجتمعية كعناصر مكملة للعناصر السابقة.

من جهة أخرى، فإن صفة الشمول تمتد عمقا لتجعل التنمية الاقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والأعراض الاقتصادية التي تعترض مسيرة الاقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بالأعراف مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي يحتاج تحديدها إلى البحث والتدقيق في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالإنتاج، أو غير المباشرة، لكي يتسنى الحكم بصحة وسلامة اقتصاد البلد من عدمه، وعادة ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها.

وفعاليتها تخص ما بلي :

- مستويات المعيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- الفقر النسبي أم المطلق.
- الغذاء والحالة الصحية للفرد.
- معدلات المستوى التعليمي والأمية (معدلات نموها).
- مستوى الإنتاجية (معدلاتها).

**الفرق بين التنمية والنمو:**

استحوذت مهمة النمو والتنمية ولا زالت على فكر الساسة والعاملين في البحث العلمي على اختلاف اختصاصاتهم ، وشل إيقاع جرسيهما رنين يهفوا إلى النفس ليكسبها الرضا والقبول من قبل رجال الحكم عند مخاطبة العامة في حديث لم يخلو من ذكر أحدهما، وأصبحا معيارا لمدى نجاح أو فشل

أنظمة الحكم في كل أنح العالم، لكونهما الساحة التي تجري على أرضها المنافسة من أجل الوصول إلى سدة الحكم. إن البحث في موضوع النمو الاقتصادي تعود بداياته إلى نشأة الأفكار الاقتصادية ، حيث برع الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في تحديد القوى التي تمهد لتقدم الشعوب ، وقد تعزز الاهتمام بقضية التنمية من خلال ظهور جملة من العوامل، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية موعدا لها ، وأهمها الرخاء ألمتحقق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.[1]

وكان طبيعيا تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية، فكل ينظر من زاوية عقيدته وفلسفته. لذلك نجد الفكر الاقتصادي يضم مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي سيتم إدراك مفهومها عبر اتجاه النمو، وترتبط أساساً بالبلدان ألمتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان ألمتخلفة اقتصاديا، وسيتم معالجتها ضمن مفهوم نظريات التنمية.

**أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:**

إذا كان البحث عن تعريفي لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من شرنقة التخلف هو الآخر تقتلفه صعوبة أكبر؛ وبالتالي يكون تعريف النمو الذي يقف بالضد من مفهوم التخلف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر .

**1. تعريف النمو الاقتصادي:**

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر «النمو الاقتصادي : هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية– دكتور/ عبد اللطيف مصطفى والدكتور/ عبد الرحمن سانية

الدخل الحقيقي؟ وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجه عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة، ويمكن أن نميز في النمو الاقتصادي ما يلي:

1- الزيادة المؤقتة هي الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف ب معينة لا تعتبر نمواً اقتصادياً.

2- زيادة حقيقية وليست نقدية: حتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن تستبعد أثر التضخم، لأن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية، إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[1].

حيث يزداد الدخل الحقيقي معبراً عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة الدراسة، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي- معدل النمو الاقتصادي الاسمي- معدل التضخم لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة للنشاط الإنتاجي موجبة. حتى مع قيمته الموجبة، لن يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، إذ يجري احتساب الدخل الفردي عبر قسمة الدخل الكلي علي عدد السكان. إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي ، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي معدل النمو الاقتصادي/ معدل النعو السكاني ويعرف سيمون كوزنتس S.Kuznet النمو الاقتصادي للدولة بأنه: كالزيادة في قدرة(الاقتصاد) الدولة ليعرض

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية- دكتور/ عبد اللطيف مصطفى والدكتور/ عبد الرحمن سانية.

توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة ألمتنامية في القدرة على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية الإنتاجية مبنية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها » ويكون بذلك النمو نتيجة ناشئة عن التغييرات الاقتصادية، جراء عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسة غاية في الأهمية وهي:

استمرار الزيادة في الناتج الوطني سبب دال لأحراز النمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي– التكنولوجيا المتقدمة، تعد الأساس أو الشرط ألمسبق للاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كافي، تحقيق النمو ألمرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة يتطلب.

إجراء تعديلات مؤسسية وإيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون ك المصباح بدون كهرباء.

إن الحقيقة التي وصل اليها الفكر التنموي ان التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذريه فالهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات وبالتالي فان تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ان هذا البلد قد حقق تنميه اقتصادية، إذ يمكن ان يحدث هذا النمو دون ان ترافقه تغيرات هيكليه في الاقتصاد كما هو الحال في الدول الاقل تقدما.

ومن هذه المفاهيم نلخص هنا الفرق بين التنمية والنمو:

– النمو مفهوم كمي يشير الى الزيادة المستمرة في انتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف الى رفع مستوى الانسان في كافه المجالات.

– النمو عمليه تغيير تلقائية ،بينما التنمية جهد هادف و إرادي مقصود.

– النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

– يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم اشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية، ثقافيه ديمغرافية، اقتصادية وسياسيه، فإنها تحتاج الى معايير متعددة الابعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الاشهر والابسط)

## المبحث الثاني

## أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية،[1]

ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:

**زيادة الدخل الوطني:**

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيا بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وازدياد نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج والإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب.

---

(1) دارسات في التنمية الاقتصادية – عبد الطيف مصطفي والدكتور عبد الرحمن سأتيه.

**رفع مستوى المعيشة:**

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية[1].

ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبه زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

**تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:**

تعاني أغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول ، وسيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير إنتاجية أو اكتنازها، وتعاني غالبية الدول من عجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الحاجات الأساسية، فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج مما سيؤثر على ميزان المدفوعات، لذلك فإن زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها.

---

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية- دكتور عبد اللطيف مصطفى والدكتور/ عبد الرحمن سانية.

**التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسي للاقتصاد الوطني:**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطي وزيادة متوسط نصيب الفرد بالتوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. ويتميز البنيان الاقتصادي في الدول المتخلفة بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الإنتاجي وبناء صناعات تحويلية تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها مشكلة تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها[1].

مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء استراتيجية تحقق أهداف هذه الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بائية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.

وقد شهدت الفترة من منتصف الثمانيات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد غبر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وفي عام 1995 انعقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، تمت فيه مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتبعة سابقا واستغرقت عاما كاملا وتمخض عنها نشر تقرير بعنوان "دور التعاون من أجل تشكيل القرن الحادي والعشرين" اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها الأهداف الدولية للتنمية.

التطورات والأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية للألفية):

---

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية– دكتور/ عبد الطيف مصطفي والدكتور عبدالرحمن سأتيه.

الأهداف الدولية السبعة للتنمية في مؤتمر قمة الألفية الذي لقد تم تضمين الاهداف الدولية السبع للتنمية في مؤتمر قمه الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات رئيسية وثمانية عشر هدفا فرعيا وقد اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية لكل هدف من هذه الأهداف ويلاحظ أن الأهداف الستة الرئيسية الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر. ومما يسجل في هذا الإطار:

• يعكس اختيار أهداف الألفية العالمية، ومؤشراتها، الأولوية التي أعطاها المجتمع الدولي للبلدان الأقل نموا. لذلك، فان أوضاع هذه البلدان[1].

كانت حاضرة بقوة في خلفية التفكير عند وضع هذه الأهداف، التي تم النظر إليها باعتبارها تشكل الأولويات الأكثر إلحاحا على الصعيد العالمي. لذلك تشعر معظم الدول ذات مستوى التنمية المتوسط بأن هذه الأهداف غير مناسبة تماما بالنسبة إليها.[2]

• بالنسبة للدول الأقل نموا، وخصوصا حيث نسبة الفقر مرتفعة، ومؤشرات الصحة والتعليم متدنية، يمكن لأهداف الألفية أن تشكل الإطار العام الموجه لاستراتيجية التنمية الوطنية.

• في الدول الأكثر تقدما على طريق التنمية، تشكل أهداف الألفية أداة من أجل تحديد الأولويات في إطار استراتيجية التنمية. وخصوصا معالجة جيوب الفقر الشديد، وإزالة التفاوت الحاد في المؤشرات الصحية والتعليمية، وتناول المشكلات البيئية والبيئة الاقتصادية من منظور خدمة أهداف القضاء على الفقر المدقع وإزالة التفاوت.

---

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية – دكتور عبد الطيف مصطفي والدكتور عبد الرحمن سانية .

• التعامل مع الأهداف والمؤشرات بذكاء، واكتشاف دلالاتها المختلفة حسب البلدان أمر ضروري لمعرفة الواقع بشكل علمي وللتمكن من تحديد الأولويات بشكل صحيح وتصميم التدخلات المناسبة لمعالجة المشكلات.

**الأهداف الثمانية التي يجب تحقيقها:**

• القضاء على الفقر والجوع: يجب تخفيض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد أو الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015، ولا يعني الفقر الحرمان المادي فقط ولكنه يضم: الجوع، انعدام السكن الملائم، عدم القدرة على الحصول على العلاج أو الذهاب إلى المدرسة، عدم معرفة القراءة والكتابة، البطالة.

• تحقيق التعليم الابتدائي للجميع: يجب أن يكمل جميع الأطفال من الذكور والإناث التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، باعتبـــار التعليم ركن أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويوسع الخيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع.

• تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة: يجب القضاء على التفرقة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول 2005، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول 2015.

• خفض عدد وفيات الأطفال: يجب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول عام 2015.

• تحسين صحة الأمهات الحوامل: يجب خفف نسبة الوفيات بين الأمهات في فترة الحمل والولادة الي الربع بحلول 2015مريضات أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضع يشل عملية نمو الأسرة.

• مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وأمراضي أخرى:

**أهمية ومنافع التنمية الاقتصادية:**

1/ الزيادة في كميه السلع التي ينتجها اقتصاد معين.

2/ التنمية عمليه تغيير إرادية هادفة وشاملة في كل جوانب الحياه الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع الى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل.

3/ الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي والتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

4/ تحسين نوعيه الحياه وتغيير هيكل الإنتاجية للسلع والخدمات التي يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية.

منافع التنمية الاقتصادية وأعباؤها: [1]

نتيجة لعملية التنمية يمكن للمجتمع أن يحقق العديد من المنافع والتي تعود بالإيجاب على رفاهيته وتقدمه. في المقابل فقد أكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الاقتصادية أعباء وتكاليف إلى جانب ما تحققه من منافع، ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تحقق ثلاث منافع متميزة وذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من": مستوى المعيشة، توزيع الدخل الوطني و نمط المعيشة. أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل (أو تكلفة الفرصة الضائعة للتنمية)، أضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية أحيانا من أعباء اجتماعية وأخرى فردية. فالتنمية تخلق ضغطا على الموارد المتاحة، وتتطلب استثمارا مكثفا لها في سبيل إنتاج السلع والخدمات وتطوير تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية، ولا يتوقع لهذه الاستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية وإنما تعكس مدى استعداد الجيل الحافر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الأجيال اللاحقة في المثقل وتعثر هاته التضحية التكلفة الرئيسية لعملية التنمية. ومما يصاح عملية التنمية ازدياد الأعباء والتكاليف الاجتماعية كالبطالة وسوء توزيع ثمار التنمية.

---

(1) دراسات في التنمية الاقتصادية – دكتور عبد اللطيف مصطفى والدكتور عبد الرحمن سانية.

## المبحث الثالث

## نظريات التنمية الاقتصادي – النظريات المعاصرة للتنمية

**نظريات التنمية التقليدية :**

ثعد نظرية التنمية من النظريات ألمتعلقة بالمفاهيم الكلية للإقتصاد كان ظهورها نتيجة الكساد الكبير والثورة التي أحدثها كتاب: "النظرية العامة في الفائدة والعمالة والنقود" ل جون مايناردكينز . وبالتالي فإن النظريات الكلاسيكية ، تلك التي سبقت الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية ، لم تتبنى مفهوم التنمية لأنه لم يكن قد تبلور بعد.

كما أن المفهوم الكلي لم يكن هو الآخر قد شرع في نقاشه، وكل ما كان هنالك من أفكار كانت تتعلق بالزيادة المادية للمتغيرات، سواء كانت كلية أوجزئية، إختلفت من نظرية لأخرى، ومن منظر لآخر، حسب المرحلة المعاشة، أو كيفية تأثير ألمؤثر على تفكير المنظر. وتعد النظرية الكلاسيكية مثالا للنظريات التي تعالج قضية النمو الإقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجية؛ فهي بذلك لا ترى مجالا للإبتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج.

**النمو عند التجاريين :**

يعد التجاريون أو الميركنتيليون"أ من الأوائل الذين وضعوا نظرية إقتصادية حول النمو الإقتصادي بشكل واضح، وتوسعت إهتماماتهم عن النمو ورخاء الدولة وتدخلها الإقتصادي حتى تتم عملية التنمية.

ويرى التجاريون، رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة ويرون أهم طريق للبد لكي يصبح غنيا وقويا هو أن يضدز أكثر مما يستورد، ويعالج الفرق بين الصادرات والواردات بتدقق المعادن الثمينة (غالب الذهب) إلى الداخل. وكلما استحوذت دولة على ذهب أكثر أعظم غنى وأشد بأسا.

ومن ثم تبنى التجاريون فكرة قيام الحكومة لآخر. ففي أسبانيا، مهد إنبثاق السياسة التجارية بحكم

موقعها ومكانتها أنذاك، طالب الكتاب وصانعوا الساسيات الإقتصادية الدولة بأن لا تشتري من الخارج إلا بقدر ما تشتري الدول الأخرى منها.

**ثانياً: النمو عند الطبيعيين (الفيزوقراط):**

إن أهم ما يميز فكر الطبيعيين هو التجانس الكبير في النتاجات الفكرية لأعلام هذه المدرسة؛ بسبب الظروف والأوضاع الإقتصادية التي عاشها هؤلاء الأعلام، ومحدودية الفترة الزمنية التي ظهرت فيها كتاباتهم.

جاء ظهور الطبيعيين كرد فعل على التجاريين؛ لذلك كانت آراؤهم مخالفة تماما لرؤى التجاريين، فكان جوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي، فأعتبروا الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة، والنشاط الإقتصادي المنتج هو إستغلال الموارد الطبيعية فقط. لذلك كانت الثروة لديهم تأتي من الإنتاج الزراعي وليس من جمع وتراكم المعادن الثمينة كما يدعي التجاريون، واستنادا إلى تعريفهم للإنتاج بأنه «كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا ويضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج» إستنتجوا أن الزراعة وحدها ، النشاط الإقتصادي الذي يعد نشاطا منتجا ، أما التجارة والصناعة فليستا من الأنشطة ألمنتجة؛ لأن دورهما يقتصر على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، رغم إقرارهم بأن التجارة والصناعة نافعتان.كما أنهم دعوا إلى الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية "داخلياً من خلال الشعار الذي تبنوه، وهو "دعه يعمل"، وبالحرية في مجال العلاقات الإقتصادية مع الخارج من خلال الشعار اتركه يمر" الذي يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة الفردية. وأستند التحليل الإقتصادي لمدرسةالطبيعين على ثلاثة أسس أو أركان، إعتبرت فيما بعد أركان النظام الرأسمالي وهي:

1/ مبدا المنفعة الشخصية التي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي إلى ما يحقق منافعه الشخصية.

2 / مبدأ المنافسة الحرة؛ حيث يدخل كل فرد أثناء تحقيق منافعه في تنافس مشروع مع الآخرين.

3/ الإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الحياة الإقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة.

**ثالثاً: النمو عند الكلاسيك:**

تعد المدرسة الكلاسيكية أفضل المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكامله على الأقل في زمنها. فمع آدم سميث ولد علم– لأنها تتضمن.

• نظرية في الإنتاج الذي يعني عندهم خلق المنافع وزيادتها باستخدام الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، ويعد العمل هو العامل الرئيسي فيه، عن طريق تقسيم العمل الذي يتطلب تراكما رأسماليا.

• نظرية في السكان الذين هم محكومون بكمية المواد الغذائية الموجودة، والذين يتزايدون بدرجة تقوق درجتها في الزيادة.

الإقتصاد، وتطور مع روبرت مالتوس ،دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل" وأخرون، والذين رغم الإختلافات القائمة بينهم خلال :

• نظرية في القيمة تفرق بين القيمة التبادلية التي تتهدد في السوق، والتي تتصف بالموضوعية، والقيمة الاستعمالية الذاتية التي تمل المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعماله لسلعة ما، وفرق سميث أيضا بين السعر الطبيعي وسعر السوق.

• نظرية في التشغيل الذي لا بد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل، الذي تصبح البطالة عنده عبارة عن طاهرة عابرة.

• نظرية في التوزيع ترتبط بالمنهاج الطبقي الذي يتضمن توزيع الدخل تبعا للطبقات الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العصر بدلا من المنهاج الوظيفي، وهي:

طبقة العمال، وطبقة ملاك الأراضي، وطبقة أصحاب رأس المال.

• نظرية في النقود، حيث يعتبرونها مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم.

• نظرية في التجارة الخارجية تقوم على أساس مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل طبقا لنظرية الميزة النسبية.

• نظرية في التنمية الاقتصادية تقوم على أساس زيادة الإنتاجية التي تسمح بتوسيع السوق، وزيادة التخصص، وزيادة التراكم. الذي يقود إلى زيادة مخصصات الأجور.

**رابعاً: النمو عند النيوكلاسيك:**

إذا كان الإقتصاديون الكلاسيك قد إهتموا بجانب العرض والإقتصاديين النيوكلاسيك إهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب. وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك. وقامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو ونظرية السكان ل رويرت مالتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات؛ ولم يفسر كجزه من عملية النمو. وساهم النيوكلاسيك بإتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي؛ حيث اعتبروا الكلاسيك قيام الطبقة الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم ، بطريقة أنية ، طالما كان معدل الريح يفوق مستوى الصفر قليلا؛ علي إعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة؟ ستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية بإستخدام أرصدة مقترضة. ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الإستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة

**خامساً: نظرة شومبيتر إلى التنمية:**

انطلق شومبيتر في تحليله من الافتراضات التالية:

• سيادة ألمنتج الذي يكيف، وفقا لمصلحته، أذواق الناس وبما يتلائمونوعية ألمنتجات التي يطرحها.

يعمل الإقتصاد ابتداء عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفرون المستلزمات اللازمة لاستغلالها.

• إن تعذر ارتقاء الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالم يلفه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في اندفاع رجال الأعمال نحو الاستثمار. أن التنمية الإقتصادية تهدث في صورة قفزات أو تدفقات غير منتظمه، فهي وفقا لقناعاته عملية غير متصلة، ازدهارا وركودا، ولكنها مستمرة تتواصل بشكل متدرج، يحتل الرائد أو المنظم مركز الصدره فيها.

**سادساً: النظرية الماركسية في النمو:**

أستخدم كارل ماركس وبيراعة الدياليكتيك والمادية التاريخية والإقتصاد السياسي في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية مع التركيز على النظام الرأسمالي. ينطلق ماركس في تحليله من مفهوم السلعة الذي لم يظهر إلا بظهور الإنتاج السلعي الذي هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الاجتماعي الذي ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة، وتتخصص كل واحدة منها في إنتاج أنواع معينة بحيث يكون الغرض من الإنتاج هو التبادل وليس الإستهلاك الذاتي. ومع ظهور الإنتاج السلعي، ظهر التخصص. وتقسيم العمل، وأدى إلى اعتماد المنتجين بعضهم على بعض، مما يعني زيادة الطابع الإجتماعي للإنتاج.

**نظريات التنمية المعاصرة:**

على الرغم من الإهتمام الذي تناله أساليب تحليل أسباب النمو المادي بالمفهوم الحديث في نظريات النمو التقليدية التي تنسبفي الغالب إلى عوامل عاشها أو يعيشها المنظر، إلا أنها لم تقدم الآلية التي يمكن عن طريقها حصول النمو؛ لأنهم(المفكرون والمنظرون) كانوا يصفون ما يحدث أو يجري أمامهم؛ في ظروف توفر وسائل النمو المادية أو المساعدة ، وكانت أغلب الرؤى والأفكار المنبثقة

عن المدارس السابقة، تؤسس لتحليلات مشكلات النمو الإقتصادي في إطار الإقتصاديات الرأسمالية المتطورة، في ظل توفر عوامل النمو، أما الكيفية والأليات التي تعمل بها تلك العوامل لتحقيق النمو، في تهليل الظروف الواجب توفرها في الأماكن والأزمنة المفتقرة للتنمية، كانت لاتزال غير معلومة، الأمر الذي دفع عدد غير قليل من الباحثين بالتصدي لتهليل ودراسة قضايا التطور الإجتماعي والإقتصادي في الدول النامية أو المستقلة حديثاً، وتشخيص المعوقات الذاتية والموضوعية التي تحد من هذا التطور.

وتجلى هذا الإهتمام في ظهور عدد من النظريات والمدارسالفكرية التي ركزت إهتمامها على ضرورة إحداث تغيرات هيكلية فيالنشاط الإقتصادي للدول النامية، بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة أو التي سادت في إقتصاديات الدول ألمتقدمة عند بداية إنطلاقها في طريق التقدم الإقتصادي، ومن بداية انطلاقها في الدول ألمتقدمة، أو كيفية دفع عملية التنمية في الدول النامية، وفق نظريات مختلفة ظهرت نتيجة للثورة التي أحدثها كينز في الإقتصاديات الكلية، والتي سنناقش بعضها حسب تسلسلها.

**التاريخي مع بعض التداخلات لضرورات منهجية:**

**أولاً: نظرية الدفعة القويه(نظرية النمو المتوازن):**

ويري مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته، نتيجة لتشابك القطاعات التي يعد كل منها سوقا.نظرية الدفعة القوية Rodan Paul-Rosenstein إلى ‘‘روزنشتاين- رودان" الذي يؤكد على ضرورة توقر رؤوس أموال الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برئامج اسشاري ضخم في المناطق المتكلفة بحيث توجه الاسشمارات إلى جبهة عريضة من الصئاعات الإستهلاكية الخفيفة التي دعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى.

ولقد ركز تطيل نيركسه على فكرة (الحلقة المفرغة للتخلف) مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية، فهو يعتقد أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف او ضعف الحافز على الاستثمار يسبب ضعف حجم السوق المحلية» هو أهم هذه الحلقات. و يرى نيركسه أنه لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إلا من خل تنفيذ برياميج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتكلف إن مثل هذا البرئامج من الممكن أن تتوفر له مقومات النجاح إذا أخذ في اعتباره ما يلي:

أولاً: احتوى البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، و ذلك لأن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة من شأنه أن يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة. أما إذا افترضنا إنشاه أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة، فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لأن كل منها سوف يجد طلباً على إنتاجه سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى. وهنا تتوفر لهذه المجموعة من المصائع مقومات النجاح بسبب ما يترتب على إنشائها من توسيع نطاق السوق. وعلى ذلك فإن إستراتيجية (النمو المتوازن) تعتبر وسيلة أساسية لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.

ثانياً: تلبي هذه الصناعات وهذه المشروعات حاجات المواطنين، بمعنى أن إنتاجها لا يكون بهدف التصدير على الأقل في المراحل الأولى، و ذلك لأن الدول المتخلفة، من ناحية، لا تستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائما لغير صالحا باعتبارها مصدرة للمواد الأولية، ومن ناحيةأخرى، لأن منتجاتها لا تستطيع منافسة المنتجات التي تنتجها الدول النامية إخصوصا في المراحل الأولى من التنمية) بسبب اريقاع تكاليف الإنتاج والعقبات التي تضعها الدول في وجة الصادرات، بالإضافة إلى ركود الطلب العالمي على هذه السلع بصفة عامة و انخفاض مروئته.

ثالثاً: يرى نيركسه أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات إستهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية والملابس...الخ، أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات و معدات، فالمنطق يقتضي عدم إقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى. و من ثم، فمن مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزي الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصادياً.

ومع ذلك، فإن نيركسه يلفت النظر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل والمياه أتعطي أهمية خاصة لأنه قد يتعذر والكهرياء. وخلافه فمثل هذه الصناعات يجب استيرادها أو قد يستحيل نقلها من مصادر بعيدة كالكهرياء مثلاً.

رابعاً: يكون هناك نوع من التوازن بين الزراعة والصناعة، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم و هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب...إلخ المحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي و الزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر، لا يري رودان أن هناك حد أدنى من الموارد ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية من أجل إقلاعها، لا يختلف كثيرا عن وضع طائرة ما على أهبة الإقلاع في الجو؛ فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة على الأرض، والى سرعة معينة على الأرض لكي تقلع حسب رأي هيرشمان وسنجر أن إستراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم و ليس اقتصادا

متخلفا، لذا فهذا الاقتراض حسب رأيهم غير واقعي و لا يمكن تطبيقه على الدول النامية.

ويؤخذ أيضاً على إستراتيجية النمو المتوازن أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الأمثل بحيث يضر بكفاءة الإنتاجية. أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة والتي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب إستراتيجية النمو المتوازن فإن صحة إقامة مشاريع صناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات.

يوجه هيرشمان انتقادا إلى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة و لكن بتنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية. و يعطي مؤيدو إستراتيجية النمو غير متوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل:

1. قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
2. قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.
3. قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
4. قطاع الصناعات الكيماوية و الصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
5. قطاع الكهرياء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات و الصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات و الأربعينات.

أيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تبعا.

في من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على

جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية في الدول. لذلك لا بد من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرائدة دفعة قوية من الاستثمارات ولكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأن القطاعات جزه لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية، فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم.

– يسوق الإقتصادي الأمريكي هيرشمان(A.Hirschman) نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه: إستراتيجية التنمية الإقتصادية" عام 1958 .

الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضع لتحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجياً.

كما أن الإستراتجية– أية إستراتيجية– يجب أن تنبع من طبيعة وظروف وإمكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتبعة وضع أهداف وخططها التنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولويتها.

اقتصاديات التنمتة والذي يعد من أهم أنصار إستراتيجية التنمية غير المتوازنة، والتي يشير فيها إلى مراحل تطور الأقتصاد الأمريكي (USA) ، التي اتضح له عندما قارن اقتصادها بين عامي 1850–1950. أن التطور تم على أساس تنمية قطاعات رائدة في الإقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو. ومن أهم أنصار هذه النظرية بالإضافة إلى هيرشمان نجد كل من الإقتصاديين الفرنسيين فرانسوا بيرو وجيرار دي بيرنس حيث قدم بيرو رؤية للتنمية الإقليمية، بينما قدم جيرار دي بيرنس؛ رؤية للتنمية الإقليمية، بينما قدم جيرار دي بيرنس ؛ رؤية لتنمية القطاعات الصناعية الهامة.

1– نظرية أقطاب النمو (goisPerroux Fran): كان الفرنسي فرانسوا بيرو أول من شرح ما

سمي بنظرية أقطاب النمو ليختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن؛ بإعتبار الأخير إعتمد عليها في شرح نظريته في المناطق الأكثر تقدما إقتصاديا واجتماعيا من المناطق الأخرى، مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نموا، ويتجه النشاط الإقتصادي للتوطن حول هذه المناطق. فالقطب يحتوي على صناعة أو صناعات محركة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره. والمنطقة ألمحركة عنده هي التي بفضل تدفق السلع والإستثمارات والإعلام، وبفضل تأثير المراكز الحضرية، تحفز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق في الوطن. ويرى فرانسوا بيرو أن التنمية الصناعة تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو؛ وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الإقتصاد الوطني.

2- نظرية هيرشمان(A.Hirschman) في الصناعات القائدة يشير هيرشمان،وجوب أن تتركز الدفعة القوية للنمو في قطاعات أو صناعات قائدة محددة، ذات أثر حاسم في حفز إستثمارات أخرمكملة ، بدلا من توزيعها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها. ولكن تكمن المشكلة الرئيسة في تنفيذ البرنامج الإستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولويات الإستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية، ويدعي هيرشمان أن التاريخ الإقتصادي العالمي لم يعرف أمثلة عن التنمية من جانب العرض، وإنما إنطلاق بعض قطاعات الإقتصاد الوطني شكل الدافع في التنمية الإقتصادية بسبب دور تلك القطاعات ألمحركة في حفز القطاعات الأخرى نهو التنمية أو التقدم؛ ويرى هيرشمان هذه النظرية مناسبة للدول المتخلفة التي تغيب فيها القدرة على إتخاذ قرارات إستثمارية بما يوفر من الموارد النادرة. فالنمط الأمثل للتنمية- حسب هيرشمان- يحدث في خطوات متتابعة تقود الإقتصاد الوطني بعيدا عن وضع التوازن. ولهذا فهو ينصح الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عدد محدود

من الإستثمارات التي تتفوق على غيرها في الحث والحفز ؛ بإعتبار التنمية عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى إلى مستوى أعلى من الناتج والدخل؛ حيث كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى. ويؤكد هيرشمان: بأن الاختلال في التوازن يمثل قوة دافعة للنمو وعبر مسارين:

إختلال التوازن لصالح القطاعات المنتجة مباشرة؛ مما يولد إتكماشا في عرض خدمات رأس المال الإجتماعي، وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر، وهو ما يؤيده هيرشمان. إختلا التوازن لصالح رأس المال الإجتماعي، وتغلف قطاع الإنتاج المباشر، وهنا تطرح مسألة إختيار القطاع الإنتاجي الواجب توجه الإستثمارات إليه، في طرح مفهوم الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

وهو ذات الشيء الذي أشار إليه Leibenste عند ما وصف الدول ألمتقدمة ، أنها تشكل نظما غير متوازنة ؛ بحيث تتولد عن أي خلل في التوازن ، قوى من شأنها دفع الإقتصاد الوطني بعيدا عن نقطة التوازن.

3- نظرية الصناعات المصنعة ل جيرار دو بيرنيس إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها ألمحفز للتنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة؛ لأن الصناعة الثقيلة تتمكن أن تستقطب حولها شبكة من الإرتباطات الأمامية والخلفية. إذ يركز جيرار دو بيرنيس؟ على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف بإسم " الصناعات المصنعة" التي تتمل وظيفتها الإقتصادية الأساسية في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل إستخدام التجهيزات الحديثة في الإقتصاد الوطني؛ من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الإقتصاد ككل. ويرى أن تحولات البنى الإقتصادية ستنعكس على البنى الإجتماعية والقافية، ويؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها. وحتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون: إرتفاع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج الوطني. كفاية مصادر التمويل واستقلاليتها عن مراكز التصنيع

الخارجية. أن تستوعب الأنشطة الإقتصادية المحلية منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها . ويمكن حصر الحجج ألمؤيدة لآلية التنمية غير المتوازنة في الآتي:

يؤدي تركيز الإستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الإقتصادية إلى التحكم فيها والإستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية. يؤدي تركيز الإستثمارات في عدد محدود من المشروعات التنموية المختارة بعناية إلى تحريض النمو وتسريعه.

يمكن أن يكون منتج المؤسسة أكثر ملاءمة من التكنولوجيا ستوردة. وبالتالي فعلى الدول التي ترغب في النمو أن يكون تيارها للقطاعات ألمحركة اختيارا سليما، بحيث تكون هذه القطاعات نشطة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرضة لحركية الإقتصاد.

ثالثاً: نظرية أو إستراتيجية المراحل لروستو إكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها روستو" الذي يؤكد ، أن التنمية الإقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت إستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة، طالما وعت هذه الدول الأسباب التي تنقلص مرحلة تقليدية إلى أخرى، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وطورت إقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة ويكمن جوهر أطروحة روستو في كونه يدعي منطقيا وعمليا ، يمكن تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقاً لتلك المراحل في تصور مماثل لما جاء به ماركس من تقييم لمراحل التطور تبعا لدرجة إختلاف وسائل الإنتاج ألمستخدمة ويفرق بين خمسة مراحل هي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: والتي يتميز فيها المجتمع بميزات أساسية منها أنه: مجتمع تقليدي يستخدم وسائل إنتاج بدائيةب- يخصص المجتمع نسبة مرتفعة من موارده للزراعة بسبب الصعوبات التي تواجه زيادة الإنتاجية الزراعية . ج- ضآلة الإدخار أو الإستثمار التي لا تكاد

تكون كافية لبناء وتمويل الأصول الرأسمالية. تكشف الميزات أعلاه، أن هذا المجتمع غير قادر على تحقيق زيادة مضطردة في مستويات المعيشة.

2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق : وأهم ميزات هذه المرحلة:

- تحسين مجالات الإستثمار وعائد الريح أو زيادة إمتصاص العمالة في بداية ظهور نخبة من المطوريين أو بعض المؤسسات المالية لأداء دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين- نبذ المجتمع للوسائل القديمة للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة. جالاهتمام بإنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وهو ما لا تقوم به إلا الحكومات.

دظهور طبقة متميزة من المفكرين خارج إطار التفكير القليدي- ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الإقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3- مرحلة الإنطلاق: هي أولى سماتالمجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي توقف نموه المنتظم، ويصبح النمو، الوظيفة الطبيعية العادية للإقتصاد. ويعتقد روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها:

أ- قصيرة نسبيا تتراوح بين (2)- (3) سنة ، يتم خلالها تهول الإقتصاد تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو، تتم بطريقة تلقائية، وتعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعاً.

ب- ينتقل حلالها معدل الإستثمار من (5 إلى 1%) من الناتج الوطني الصافي.

ج- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الإنتاج ألمستخدمة. ويصل القول بأن هذا الإقلاع هو في التحليل النهائي ليس إلا ثورة صناعية تخلق تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج؛ حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة؛ فتتحقق عندئذ أرياح يمكن إعادة استثمارها في صناعات أخرى؛ مما ينتج عنه مزيد من التوسع في المشروعات. ويحدد روستو مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي مرت بها فعلا على وجه التقريب .

4- مرحلة النضج: وفيها تصبح الدولة متقدمة إقتصاديا، وتصل في هذه المرحلة معدلات الإستثمار حسب روستو إلى (1- 20) من الدخل الوطني، ويتجاوز الإنتاج نسبة الزيادة السكانية الناتج، وتشهد هذه المرحلة تحولات في البنية الإقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية، وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الإقتصاد الوطني مكانته داخل الإقتصاد الدولي. ويتميز المجتمع في نهاية هذه المرحلة بمظاهر أساسية ثلاثة هي:

أ- تغير في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها: حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى (2%) بعدما كان 75% خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق، ووصل إلى (4%) في نهاية مرحلة الانطلاق.

ب- تغير طبيعة القيادة: حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والمنظمين.

إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم التغير الفكري للمجتمع: الحماس للمعجزات التي تحققها الصناعة. وقد حدد روستو- وبطريقة عشوائية- المدة اللازمة لانتقال مجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج الإقتصادي بـــ 6 سنة.

5- مرحلة الإستهلاك الكبير: وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا كبيرا م التقدم الإقتصادي، ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، ويعيش سكانها في سعة من العيش ويحصلون على دخول عالية، وترتفع نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان؛ وبالتالي زيادة المشتغلين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارية، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا لأنه يصبح أمرا سهل بلوغه، ويرتفع متوسط الإستهلاك الفردي العادي من السلع الإستهلاكية وخاصة السلع المعمرة، ويزداد الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.

- يتمثل جوهر نظرية المراحل في أن النمو لابد أن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات مهددة ومعرفة بوضوح، وأن جوهر التقدم الإقتصادي عند روستو يكمن في زيادة معدل الإستثمار من

5% في مرحلة المجتمع التقليدي إلى (1%) أو أكثر من الدخل الوطني في مرحلة النضج وهو معدل يؤمن نمو معدل التراكم بشكل تلقائي؛ وبالتالي تصبح الدول ألمتقدمة هي التي يزيد معدل الإستثمار فيها عن 10% من الدخل الوطني .

# الفصل الثاني

# الصناعات الصغيرة

**المبحث الاول: مفهوم، نشاه ودوافع الصناعات الصغيرة**

**المبحث الثاني: خصائص، المشاكل والعلوم التي تواجه الصناعات الصغيرة**

**المبحث الثالث: أنواع، اهمية، مجالات الصناعات الصغيرة**

## المبحث الاول

## مفهوم، نشاه ودوافع الصناعات الصغيرة

**مقدمـــــة:**

تعتبر الصناعات الصغيرة احد اهم ركائز الاقتصاد في كثيرا من دول العالم النامية والمتطورة فهي لا توفر فقط سلعه المنتجات و خدمات بل توفر فرص عمل تؤدي الي استقرار ورفاهية المواطن كما انها المدخل للمستثمر الصغير للتطور والنمو بالتالي التطور الصناعي للبلاد المشروع الصغير عبارة عن استثماري يمارسه صاحب عمل لتحقيق عائد اقتصادي له المشروع نقطة بداية ودورة حياة محددة ويسعي لتحقيق اهداف واحتياجات صاحب العمل مشاريع الصناعات الصغيرة تخدم اهداف اخري غير اهداف صاحب العمل مثل خلق التوازن الاجتماعي او كحل لمسالة العطالة .

تمثل ادارة المشروع الصغير حجر الزاوية في حياة المشروع .فكثير من المشروعات الصغيرة تبدا قوية وتنهي في غضون شهور رغم توفر راس المال والسوق . معظم اصحاب المشاريع الصغيرة يبدون بأفكار ممتازة وحماس كبير ولكن افتقارهم للمهارات الادارية والمالية والتسويقية قد يؤدي الي فشل المشروع او ان يكون الناتج ضعيفا وغير مرض[1].

هنالك اساسيات لابد من معرفتها:

1/ اهداف المشروع

معظم اصحاب المشاريع الصغيرة يسعون للربحية وبعظهم قد يسعي لتحقيق الاتي ولكن هناك اهداف اخري قد تكو ن تدافع للمشروع.

2/ راس مال المشروع للتمويل

3/ المستوى التكنو لوجي والآلات والعمالة المطلوبة

---

(1) ادارة وتوطين الصناعات الصغيرة، ادارة الصناعات الصغيرة عطبرة، د ت، ص 2.

4/ الامكانيات المتاحة للمشروع.

5/ درجة استثمار المشروع.

هناك نقاط اساسيه لابد من معرفتها وكيفيه التعامل معها لارتباطها واستمراريه المشروع.

1/ جودة الانتاج.

2/ الشكل القانوني للمشروع.

3/ نظم السجلات والملفات والمحاسبية.

4/ النواحي التنظيمية الادارية.

تنحصر عملية اختيار المشروع في نقاط محددة :

1/ ايمان صاحب المشروع بفكرته.

2/ توفر الموارد التي يعتمد عليها المشروع .

3/ نتائج دراسة الجدوى.

4/ الدعم الرسمي المتوفر للمشروع.

**ادارة مشروعات الصناعات الصغيرة:**

الادارة عموما هي عبارة عن مزيج من التخطيط والتوجيه والرقابة والمتابعة .ناتج الادارة الضعيفة او غير السليمة تدني في الإنتاجية او فشل المروع .

ادارة المشروعات الصغيرة لا تخرج من كونها عملية الاستخدام الامثل مثل المورد الخام والموارد البشري والتمويل للوصل للأهداف المشروع باقل تكلفة وفي أسرع وقت. بالإضافة لصاحب الصناعات.

اكاديمية وبغرض تدريب الصغيرة اصحاب الصناعات الصغيرة يمكن تبويب هزة| المهارات كالتالي:

1- الادارة التنظيمية وادارة العمليات .

2- المعلومات ونظم المعلومات الادارية

3- السوق والتسويق.

4- المعرفة التقنية والمهارة.

5- التمويل وحساب التكلفة والعائد الادارة التنظيمية وادارة عمليات الصناعات الصغيرة:

الغرض من زلك اكساب المستثمر الصغير والعاملين معه مهارات ادارية تساعدهم علي ادارة عمليات الصناعية الصغيرة باقل جهد ممكن وفي اقصر وقت وباقل تكلفة مع اقل هدر في المواد.

اهم الاشياء التي يجب:

تخطيط للصناعة الصغيرة والرقابة علي العملياتالتنبؤ تغطيتها بالسوق والطلبوضع البرامج والميزانيات ومعايير الجودة وخطط الانتاج التوظيف والاستفادة القوصي من الماكينات والمواد الخام والعمالة حسن القيادة بما يحقق الاهدافاكساب العاملين هزة المهارات يتم من خلال دورات تدريبية متخصصة ولزلك نحن نحتاج لأناء رسمي يحوي علي مثل هزة الدورات البرامج.

**المعلومات ونظم المعلومات الادارية:**

في عالم اليوم وفي ظل المنافسة الكبيرة بين المنتجين يجب أن تتوفر لدى صاحب الصناعة الصغيرة معلومات كافيه حتى يتخذ القرار السليم . يبدأ توفر هزه المعلومات مع بداية فكرة مشروع الصناعة الصغيرة ويستمر إلى نهاية حياة المشروع .

المعلومات المطلوبة كثيرة ومتعددة مثل معلومات عن الطلب والسوق والمنافسين ومعلومات عن المواد الخام والموردين والتطوير في المنتج ومعلومات عن اسواق العمل والعمالة والبيئة الخارجية. هذه المعلومات ان لم فربما تتوفر بالقدر الكافي يكون قرار صاحب العمل الصغير غير سليم مما

يؤدي إلى خسائر في نفس الوقت ولذلك نحن نحتاج لمركز للمعلومات يكون تابعا لجهة رسمية يقدم مثل هذه المعلومات لا صحاب الصناعات الصغيرة .

**مفهوم أهميه الصناعات الصغيرة:**

أهميه الصناعات الصغيرة والخطط الاستراتيجية والك بتعريف الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية بالسودان وكيفيه تطوريها بالولايات.

وذلك للأهداف الآتية:

1. استعراض الوضع الراهن للصناعات الصغيرة بالسودان .

2. حصر وتحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون ان تلعب القطاع الدور المنوط به ليلحق ببقية الدول التي سبقت.[1]اتقديم المقترحات والتوصيات التي تؤدي للنهوض بهذا القطاع ليدفع بعجله التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد بالإضافة لتوصيات خاصه بترقيه هذا القطاع.

جزءاً مهما من النسيج الاقتصادي للبلاد حيث تنمي الملكية الفكرية وتتيح فرص اكبر للقطاع الخاص الوطني في ممارسه دوره البناء الاقتصادي

لماذا الاهتمام بالصناعات الصغيرة تعطي الكثير من دول العالم اهتماما خاصا بالصناعات الصغيرة وذلك للاتي :

1/ توفير فرص العمل والحد من البطالة خاصه بالنسبة للعمالة غير المهرة حيث ان القطاع الصناعات الصغيرة يستوعب كافه انواع العمالة بمهارات المتباينة.

2/ تعد اكثر ملائمه للدول النا ميه وذلك لما لها من مرونة تمكنها من التغلغل في الريف.

3/ تشكل نواه لقيام صناعات كبيره فهي تساعد علي نشر الوعي والمعرفة و اتاحة فرص التدريب في مجالات الاقتصاد المحتفلة مما يسهل قيام الصناعات الكبيرة والمتوسطة تعد الصناعات

(1) مفهوم واهميه الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية– الأستاذ/ جبريل بركه هارون، ص2.

الصغيرة مجالا حيويا لتشجيع المبادرة والابتكار في الانتاج تطوير مهارات وقدرات الافراد وتشجيع المنافسة الايجابية التي تعمل علي ترقيه الانتاج وتطويره تحقيق التنمية المتوازنة في الاقاليم المحتفلة اكثر استجابة لتغيرات السوق التي تحدث في الأذواق وانماط الاستهلاك وزلك باستخدامها للتقنيات المناسبة لتلك التغيرات ان نشر اقامة الصناعات الصغيرة يحقق ويفي باحتياجات عديدة في المجتمع تتمثل في:

**احتياجات اجتماعيه:**

1/ حلق فرص عمل جديدة ومتباينة المهارات.

2/ حلق انشطه داعيه للتركيز والاستقرار.

**احتياجات اقتصاديه:**

1/ خلق المناخ المناسب للاستثمار الصناعي.

2/ خلق مقومات التنافس الاقتصادي.

**احتياجات مهنيه:**

1/ تطوير الفكر الحرفي الي فكر صناعي.

2/ زيادة القدرة علي استيعاب التقنيات الحديثة .

**احتياجات ثقافيه:**

1/ تشجيع المبادرات الابتداعية.

2/ تنشيط العلوم الحديثة.

اهميه الصناعات الصغيرة تتمثل في :

1/ توفير فرص عمل: تعد الصناعات الصغيرة مصدراً هاماً لفرص العمل بأنواعها وتعمل علي الحد من البطالة والهجرة من الريف الي المدن.

2/ تحقيق التوزان الصناعي في المحليات: تتميز الصناعات الصغيرة والحرفية بقدر كبير من المرونة مما يجعلها اكثر قدره علي التغليل في الريف والمدن.

3/ سهوله التأسيس والانشاء :صغر حجم راس المال العامل المطلوب لقيام المنشاة الصغيرة يشجع العديد من اصحابه.

4/ اكثر استجابة للمتطلبات السوق: تتماز الصناعات الصغيرة بدرجه مرونة كبيره استجابة لمتغيرات السوق مع قدرتها علي استخدام التقنيات المناسبة والمهارات المطلوبة الصناعات الصغيرة باهتمام ورعاية المنظمات العالمية باعتبارها وسيله فعاله لمكافحه الفقر.

6/ اكثر ملائمه للدول الفقيرة تعد الصناعات الصغيرة اكثر ملائمه لظروف الدول النامية من حيث توفر التمويل والبنيات الأساسية والامكانيات الإدارية والفنية والتسويقية.

7/ تشجيع روح المبادرة وتطوير المهارات تشكل الصناعات الصغيرة مجالا حيويا لتشجيع روح المبادرة وتطوير المهارات وتشجيع المنافسة التي تؤدي الي ترقيه الانتاج.

8/ تشجيع الادخار تعد الصناعات الصغيرة وسيله ممتازة لتعبيه المدخرات ويرجع ذلك لأن محدودية راس المال يغلب عليها الطابع العائلي تدني الارباح المخاطرة.

9/ نواه لقيام صناعات كبيره :تعد الصناعات الصغيرة وسيله جيده لنشر المعرفة واتاحه فرص للتدريب مما يسهل قيام صناعات كبيره في المستقبل ويرجع ذلك للاتي:

الروابط الأمامية والخليفة مع بقيه القطاعات الاعتماد علي المواد الخام المحلية استيعاب كل القطاعات ارتفاع العائد وقصر فتره الانتاج توفير فرص للتدريب.

الموارد المتاحة:

زراعيه وحيوانيه ومعدنيه بشريه دراسات هدفت الخطة الاستراتيجية نحو تنميه وتطوير الصناعات الصغيرة.

1/ الحد الفقر عن طريق الاعتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية.

2/ التركيز علي المشروعات الاستراتيجية.

3/ تجويد الخدمات: تفعيل دور قطاع الصناعات الصغيرة عن طريق تقديم الخدمات.

4/ توفير التمويل: توفير التمويل بشروط ميسره وادخال نظام البنوك المتحركة.

5/ ادخال الخدمات الصناعية: الارتقاء بأساليب التصميم الهندسيين.

6/ الاهتمام بما يعرف بالمناولة: مما يحقق عمليه التكامل بين الصناعات الصغيرة والحرفية

7/ الارتقاء بادراه الصناعات الصغيرة: بما ان الصناعات الصغيرة والحرفية تمثل 93%منن جمله الصناعات التحويلية الجهود الحكومية الرامية لتنميه وتطوير قطاع الصناعات لصغيره بالولاية: قامت الإدارة بتبني عدد من البرامج ووضع خطط هادفه[1].

لتطوير قطاع الصناعات لقياده هذا القطاع بمقدره ووعي اكبر وبذلت المساعي لـــ:

1/ توفير خدمات المعلومات: تعمل علي توفير المعلومات الفنية والبيانات والمعلومات الخاصة بالإنتاج:

2/ نقل التكنلوجيا: توفير المعلومات عن التكنولوجيا الحديثة للإنتاج.

3/ تنميه الموارد البشرية: الاهتمام بتدريب صغار المنتجين والحرفين عن طريق اقامه دورات تدربيه.

4/ اقامه المجمعات الصناعية :حيث تساعد المجمعات الصناعية علي الاتي:

- توطين الصناعة.
- توفير فرص عمل.
- الاسراع في مجال التصنيع.

---

(1) مما ذكر ص 4.

5/ تشجيع وادخال ثقافه العمل الخاص.

6/ مشروع تطوير السياسات الاستراتيجية للصناعات الصغيرة.

يهدف هذا المشروع الي تقويه القدرات المؤسسية للتخطيط وتنفيز استراتيجية قوميه لتطوير عن الطريق تطوير استراتيجية قوميه ولوانيه لتنميه الصناعات الصغيرةتطوير السياسات الخاصة بقطاع الصناعات الصغيرة مثال عن الصناعات الصغيرة الحاضنات ودورها في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعريف الحاضنات انها منظومه عمل متكاملة توفر المكان المناسب لبدء عمل لمشروع جديد، او تطبيق فكره، واقعيه او تبني اختراع واعد واكتشاف مباشر من خلال جهة حاضنه توفر الخدمات والخبرات والتجهيزات الأساسية تحت الاشراف الفني والاداري من قبل اصحاب الخبرة والاختصاص والدراية والمعرفة.

**اهداف عمل الحضانات:**

من التعريف السابق للحضانة يمكن اجمال اهم اهدافها في التالي [1]:

- تخريج جيل جديد من رجال ونساء الاعمال.
- الترويج لروح الريادة ومساندة المشاريع الجديدة في مواجهة صعوبة مرحلة الانطلاق.
- تنميه مهارات العمل الخاص بالقدرة علي ادارة المشاريع.
- ربط المؤسسات الكبيرة بالمشاريع الصغيرة لتصبح مشاريع مغرية لها.
- رعاية المشاريع الجديدة خصوصا في مراحل البدء والنمو والانطلاق.
- ايجاد فرص عمل جديده دايمه وغير دايمه، او غير مباشر.
- ادماج الشباب في السوق العمل وتشغيل الخريجين و الفاقد المهني.
- توفير المعلومات والبيانات.

---

(1) مما ذكر ص 7.

- وتسهيل الانضمام الي المنضمات الاجتماعية الإقليمية والعالمية[1].
- واقامه شبكه اجتماعيه مع الجهات المختصة .

**انواع الحضانات:**

تتعدد انواع الحضانات بناءات علي :

- الاهداف المتعلقة بها.
- الخدمات المتخصصة التي تقدمها.
- المواضيع التي تطرحها.
- المشاريع المحتضنة.

ومن اهم انواع الحضانات التالي:

- حاضنات الاعمال التكنولوجية: تختص برعاية الشركات الجديدة والمتخصصة، والتقنيات الجديدة والمبتكرة وهي عباره عن منظومه متكاملة تحتوي علي المكان والخدمات المتكاملة لا داء العمل.
- حاضنات البحث التكنولوجية: تختص ببحوث التقانة.
- حاضنات الاعمال: تختص بالأعمال وداراتها والتسويق وغيره.
- الحاضنات المتخصصة: لصناعه ما او عمل مشترك.
- الحاضنات المتقدمة للتفرد بمبتكرات التقانة عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
  - تصميم السلعة المراد انتاجها وتحديد طريق تصنيعها.
  - تحديد دقيق في المواد الاولية الدخلة في العملية الإنتاجية.
  - تحسين الانتاجية وتقليل ايه اعطال في العملية الانتاجية .

---

(1) مما ذكر ص 10.

- تجسين نوعيه السلعة وزياده وظائفه الغذائية .
- الحد من الهدر حلال العمليات الانتاجية والتعبئة والتغليف والخزن المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة بالولاية تواجه المنشآت الصغيرة المنشآت الصغيرة مشاكل عديده فنيه واداريه وتمويله من ابرز تلك المعوقات:

☒ صعوبة الحصول علي التمويل.

☒ صعوبة الحصول علي مدخلات الانتاج.

☒ عدم توفر المعلومات والبيانات.

☒ عدم توفر الجهات الفنية المساعدة.

☒ ضعف القدرات الانتاجية.

☒ ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج.

☒ هناك مشكله في عدم القدرة علي التسويق بشكل عام.

☒ عدم الاستمرارية في السوق لمشاكل عام.

☒ فقر عمليات التشطيب النهائي والتغليف والجودة [1]

☒ تعدد الاجراءات والرسوم والقوانين والسلطات.

☒ عدم الحماية للمنتجات المحلية والمنافسة من السلع المستوردة.

☒ ضعف المعلومات والدارسات.

☒ عدم تكون اتحادات الغرف وفعالية دورها في قياده قطاع الصناعات الصغيرة.

☒ استخدام الاساليب التقليدية وقله استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

---

(1) مما ذكر ص 12.

## المبحث الثاني

## خصائص، المشاكل والعلوم التي تواجه الصناعات الصغيرة

**المشاكل والحلول:**

**مقدمة:**

ان تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة معقد ، والسبب فيه وجود عدة رؤي ترتبط بالحجم مما ينعكس علي تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة علي سبيل المثال فان المعاير المعتمدة لدي دول الاتحاد الاوربي لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشمل عدد من العاملين حيث يكون فيها عدد العاملين فيها اقل من 250وان يقل اجمالي المبيعات السنوية عن 40مليون يورو وان لا يتجاوز اجمالي الميزانية العمومية 27مليون يورو بالإضافة الى تحقيق مبدأ الاستقلالية فالشركات يمكن اعتبارها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ان تكون 25%من الاسهم على الاقل غير مملوكه لشركه من غير شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**المشاكل والمعوقات والتحديات:**

تعاني الصناعات الصغيرة مجموعة من المعوقات التي يمكن اجمالها في الاتي :[1]

1/ معوقات مالية: خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والتي يمكن القول بأنها المشكلة الرئيسية و اساسا لكثير من المشكلات الاحرى التي تعاني منها المشاريع.

2/ معوقات ادارية: أي ضعف مستوى الاداء الاداري الزي يمارسها الافراد المسولين عن ادارة المشروعات اضافة الي الشكل التنظيمي الزي يهد ف لعلاقات بين المشروعات والجهات الاخرى حكومية كانت ام غيرها.

(1) واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة – واعدا د الأستاذ مجاهد مصطفى مكي ، ص 10

3/ معوقات تسويقيه: وتتمثل في دور قنوات وشبكات التسويق نقص الخبرة التسويقية، الافتقار الي المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية.

4/ المعوقات الفنية والانتاجية: القائمة من عدم التأهيل والتدريب للعاملين لما يتلاءم مع الجديد المتعلق بالتقنيات الحديثة من جهة وعدم القدرة فيكثر من الاحيان علي الحصول علي التكنولوجيا المتطورة. بشكل ميسور لأسباب قد تكون مالية او فنية او ضعف اعداد الموارد البشرية بشكل جيد التعامل مع هذه التقنيات منهجية اخري .

5/ المعوقات التشريعية والقانونية: والمتمثلة بالقوانين المنظمة لعمل هزه المشروعات كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير...الخ.

**التوصيات والمقترحات :**

1/ سن تشريعات وقوانين وانظمة محفزه علي الاستثمار في هذه الصناعات .

2/ تخصيص نسبة من محافظ التمويل الكلية بالبنوك التجارية لصالح الصناعات الصغيرة ، بتوجيه من البنك المركزي ، اسوة بالتمويل الاصغر (12%) [1].

3/ تكوين محفظة استثمارية او صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة بالولاية ، بمساهمة حكومة الولاية والمؤسسات المالية المختلفة ، وتحديد مصرف رائد لا دارتها (اسوة بمحفظة محلية ابو حمد للكهرباء).

4/ ضرورة ايجاد دعم مالي وفني مقدر من جانب الحكومة والمؤسسات الدولية لمثل هذه المشروعات .'

5/ التركيز في التمويل والانتاج علي سلع البرنامج الثلاثي 2012-2014 لدعمها من قبل وزارة المالية والبنك المركزي

(1) مما ذكر ، ص 11.

6/ انتاج السلع التي تعتمد علي الموارد المحلية في الصناعات الصغيرة لتقليل الاستيراد وتخفيف الضغط علي العملة الوطنية

7/ انشاء مؤسسة الصندوق المحفظة ضمان التمويل الممنوح للصناعات الصغيرة بالولاية

8/ تفعيل دور المصارف التجارية والمؤسسات المالية لتوفير التمويل بهوامش مخفضة وضمانات ميسرة.

تندرج انواع الصناعات في ثلاثة انواع رئيسيه:

- الاعمال الأولية والتي تشمل مختلف الاعمال الزراعية.
- الصناعات التحويلية عن التي عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية اوابيه قيمه مضافه باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.
- مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها [1].

(1) مما ذكر ص 12.

# الفصل الثالث

# أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

**المبحث الاول: مفهوم الصناعات الصغيرة**

**المبحث الثاني: تطور الصناعات الصغيرة**

**المبحث الثالث: اهداف ودوافع الصناعات الصغيرة**

## المبحث الاول

## مفهوم الصناعات الصغيرة

**مقدمة:**

اثر الصناعات الصغيرة في التنمية الصناعية المبحث الاول مفهوم الصناعات الصغيرة رغم اهميه الصناعات المتوسطة والصغيرة وانتشارها في دوله العالم كافه الا انه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال علي هويتها وتمييزها عن بقية انواع الصناعات لقد تبنت العديد الدول الصناعية معايير مختلفة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن اهمها عدد العاملين، الموجودات، المبيعات، مستوي الاستثمارات. الا ان اكثر المعايير شيوعاً عدد العاملين، وقد اختلف حول الحد الأعلى 49 عامل وفي انكلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان بالرغم من هزا الاختلاف فان اعداد كبيره من الدول تعريف الصناعات الصغيرة علي انهاء المشاريع التي لا يتجاوز عدد العمال فيها علي 250مشتغلا كليات المجتمع ومشروع الصناعات الصغيرة ومن اجل التأهيل والارتقاء بمستوي قدرات المجتمع يهدف المشروع لدعم كليات المجتمع من خلال تزويدها بالأليات والمعدات المناسبة لتأسيس الصناعات الزراعية الصغيرة وتوفير للتدريب العملي بكفاءة عالية ومتكاملة وتشجيع المجتمعات الريفية علي انشاء صناعات صغيرة تعتمد علي الخدمات الزراعية .

ويعتبر المشروع تجربة راية ازاء توفر له الدعم اللوجستي والمادي من القطاعين العام والخاص مفهوم الصناعات الصغيرة تحظي الصناعات الصغيرة في الاوني الاخيرة باهتمام كبير في العديد من الدول المتقدمة النامية واصبح دورها في التنمية من الامور المسلم بها باعتبارها مدخل لحل مشكلة الباطلة المتنامية وعاملا فعلا في زيادة الدخل القومي ومصدرا اساسيا للمدخلات اللازمة للمشروعات الكبيرة من ان دورها يتزايد بصورة مضطرة الا انها تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة او

غير مباشرة بالسياسات الكلية وتعتبر ولاية نهر النيل من الولايات التي تزخر بصناعات صغيرة متعددة ولعبت دورا في تنمية وتطوير الاقتصاد في المنطقة حيث تتوفر في الولاية جميع مقومات نجاح المشروعات.

**تعريف الصناعات الصغيرة والحرفية:**

ليس هناك تعريف او اتفاق عالمي لتعريف الصناعات بل اظهرت الدراسات ان هناك ما يجاوز الخمسين تعريفا للصناعات الصغيرة والحرفية، يرجع اختلاف الدول في تعريف الصناعات الصغيرة والحريفة الي اختلاف ظروفها من حيث حجم النشاط الاقتصادي وهيكل الاقتصاد ومستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي والاهداف الموضوعة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم هذا الاختلاف نجد ان اسس تعريف الصناعات الصغيرة والحرفية تقوم علي مجموعة من المعاير الاتية:

- حجم العمالة المستخدمة في الصناعات الصغيرة والحرفية.
- حجم راس المال العامل(الاستثمار) المستخدم في المنشاة الصغيرة.
- حجم الانتاج العرض وحجم المبيعات الطلب .
- حجم الاجور المدفوعة وكميه الطاقة المستهلكة.
- التقانة المستخدمة في الصناعات الصغيرة أي مدي استخدم الآلات الميكانيكية . [1]

موجهات ومتطلبات عامه قطاع الصناعات الصغيرة :

أولاً: وجود استراتيجية تنموية شاملة معلنة من قبل الدولة لدعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة

ثانياً: تشريع قانوني يدعم ويشجع ويمنح الميزات والتسهيلات لقطاع الصناعات الصغيرة مع الأخذ في الاعتبار ان هذا القطاع يشمل شريحة اقتصاديه هامة تستحق الرعاية والتشجيع بهذا النشاط

(1) مفهوم الصناعات الصغيرة والحرفية– ندي الريح عثمان.

وربط الامتيازات و المساعدات بطريقة متفاوتة تكون موجهة نحو تشجيع الاستثمار في المناطق الاكثر تخلفا في الريف.

ثالثاً: وجود جهاز خاص ومقتدر لتنمية الصناعات الصغيرة له اختصاصات واسعة القدرة والحيوية وسرعة الحركة.

**اهم المشروعات الصغيرة القائمة:**

- مصنع صابون الشمالية
- مجمع الصناعات الصغيرة – عطبرة
- مجمع الرسالة للتنمية –عطبرة
- هنالك صغيرة للحرفين وصناعات تحويلية ومساحن بمواقع مختلفة في الولاية

**الاوليات الاستثمارية مشروعات الصناعات الصغيرة :**

1. استخلاص وتركيز عصائر الفاكهة والخضر
2. انتاج عسل النحل
3. صناعه الزيوت النباتية
4. تخفيف الفاكهة والخضر
5. تصنيع منتجات اللبان
6. تربيه في انتاج الدواجن
7. تصنيع البلوكات العلفية
8. الانتاج الحرفي والمعدني

## المبحث الثاني

## تطور الصناعات الصغيرة

**العولمة:**

يقصد بالعولمة عمليه موضوعيه تختصر المكان والزمان بحيث تحول مرعاها العالم الي ما يشبه القرية الواحدة بل الي ما هو اصغر من القرية الواحدة.

هي مفهوم ومنهج حياه يقصد بها التغيير الاجتماعي لأنظمة وحياة امم ومجتمعات هذا وتتمثل العولمة في تلك التحولات التي جرت في العالم والتي تمثلت في السرعة الهائلة التي اصبحت تنتقل معها مفردات التفاعل الانساني في كافة المجالات من بضائع وخدمات ورؤوس اموال وبشر واخبار وصور على نحو المسافات [1].

**مؤشرات العولمة:**

ظهرت تجليات العولمة منذ قرون ماضيه اذ ارتبطت بتطوير الرأسمالية والتوسع الاستعماري وتسارعت خطاها في النصف الثاني من القرن العشرين.

يرى كثيرون من علماء الاقتصاد والسياسة ان تسارع خطى العولمة هو نتيجة لثلاثة تطورات هامة اولها الثورة العلمية والتكنولوجية التي كانت نتيجة ارتفاع مستويات التعليم كقاعدة عامة وزيادة الانفاق على البحث العلمي من جانب الحكومات والشركات الكبرى وكان من نتائج هذا التقدم العلمي اكتشافات هامة في مجالات الطاقة وادوات الانتقال والاتصال، ثانيها دور الشركات الدولية في ربط الاقتصاد العالمي وذلك من خلال امتداد فروعها الى بلدان عديدة اما بالاستثمار المباشر او بالدخول في علاقات متنوعة من اقامة شركات مختلطة الى السماح بالإنتاج المحلي الذي يحمل علاماتها التجارية الى تقديم الخدمة الفنية بعد اقامة مرافق انتاجية وخدمية وبمقتضى ذلك يتم توزيع

---

(1) العولمه واثارها علي الصناعات الصغيرة – الحاج العوض الحسن.

حلقات الانتاج بين دول عديدة ويجري تجميع نفس المنتج في عدد من الاماكن ما يسمى بالمصنع العالمي، ثالثهما اتباع السياسات الملائمة مع الدول النامية اذ عمدت حكومات الدول النامية منذ بداية الثمانينيات من ان تشترط على هذه الدول نقدية و مالية وهيكلية ليسترد شد بنموذج اصلاحات اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة وحرية النشاط الاقتصادي في مقابل مساعدتها على اجتياز ازمتها الاقتصادية لقد استخدمت لتحقيق ذلك صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الاقليمية مما سهل كثيراً انطلاق عملية العولمة.

**أهداف العولمة:**

جعل العالم اكثر اتصالاً وقرباً وشفافية كانه قرية صغيرة.

تحرير التجارة من كافة اشكال القيود الجمركية وغيرها.

تطرح علي العالم موجة من الثقافات الحضارية الغربية تكرس المادية والنشاط التجاري .

اثار العولمة علي الاعمال والصناعات الصغيرة والحرفية :

1/ خواص وعناصر الاعمال والصناعات الصغيرة .

أ) حجم العمالة : قد لا تزيد عن عشرة في المشروع الصغير

ب) حجم الانتاج : حجم الانتاج صغير

ج) قيمة رأس المال : قد لا يتجاوز عدة الاف او عشرات

د) حجم المبيعات : صغير

هـــ) نسبة العمالة الي رأس المال: المشروعات الصغيرة عاده كثيفه العمالة

و) السوق الذي تتوجه اليه : هو سوق محلي اوقومي.

## المبحث الثالث

## اهداف ودوافع الصناعات الصغيرة

**تطور الصناعات الصغيرة:**

قبل الحديث عن العولمة واثرها على الصناعات والاعمال الصغيرة والحرفية علينا ان نبدأ باللقاء بعض من الضوء علي تداعيات الظروف الاقتصادية التي ايقظت الراي العام وبصفة خاصة لفتت اهتمام الدولة بعد ان طال انتظاره بأهمية الاعمال والصناعات الصغيرة والحرفية ودورها في حل الكثير من المشاكل الكلية التي اصبحت هاجسا للدولة طول العقد الاخير من الألفية الثانية وما زال.

ان التركيز على المشاريع الصناعية الضخمة والمشروعات الكبيرة برهن ومن خلال التجربة العملية قصوره في تمكن الدولة من بلوغ اهدافها الاقتصادية والاجتماعية للتنمية رغم امكانيات السودان الهائلة اذ ان هذا الخيار لم يراع ومنز البداية هذا الواقع بل واغفل الي حد ما التركيبة الاقتصادية وملامحها البارزة والتي يمكن تلخيصها في الاتي :[1]

- متانة القاعدة الزراعية من ارض وماء وايدي عاملة.
- توفرالعنصرالحيواني وامكانية توظيفه توظيف اقتصادياً سليماً.
- امكانيه خلق وتوفير الخبرة الفنية البسيطة والمتوسطة المطلوبة.
- امكانيه توسيع دياره تسويق المنتجات في الدول المحيطة في السودان.

لذلك اصبح من الضروري بمكان وانطلاقا من ١٩٩٠ الملامح ان تتعامل مع المشكلة الاقتصادية في السودان من الداخل وحسب الاولويات مهتدين بالثوابت التالية :

1/ ان الزراعة والصناعة هما قدما التنمية وزراعاها.

---

(1) العولمة واثارها علي الصناعات الصغيرة– اعداد الأستاذ الحاج العوض الحسن .

2/ كفاءتنا الانتاجية التصديرية مصدرها توافر عناصر الانتاج الزراعي طوال العام وتوافر سوق عريض لهزة المنتجات .

3/ لم يعد العالم كبيراً ومتباعداً كما كان فوسائل الاتصال وتبادل المعلومات.

4/ تتوفر بالسودان كافة مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة من الشمس والرياح[1].

5/ اننا نستورد نسبة كبيرة من مدخلات الانتاج ومعداته ولزلك لابد من توافر مصادر النقد الاجنبي وذلك لا يتأتى الا بالتصدير. عليه فان الاعتماد علي النفس يجب ان يكون هو الهدف والغاية.

6/ السودان قطر واسع محاط بثمانية دول وهذا الواقع يمكن ان يوظف لصالحنا توظيفا ايجابيا بإيجاد اسواق للسودان داخل تلك البلاد.

هذا الثوابت والملامح بالإضافة للتجارب السابقة والمتغيرات الحالية تشير كلها الي ضرورة الاتجاه نحو القطاع التقليدي في ارياف السودان بحث تنشا به مناشط زراعيه وصناعيه صغيره تتناسب مع قدرات سكان هذا الارياف وامكاناتها المادية والتقنية .

كما برهنت دراسات مقارنة اجراها خبراء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهم من الخبراء ان الصناعات الخفيفة والصناعات الزراعية الصغيرة زات جدوي ماليه واقتصاديه اعلي من الصناعات الكبيرة والمتقدمة نعنى بالصناعة الصغيرة والحرفية، تلك الاعمال الصغيرة، اليدوية والريفية (الاسر المنتجة) في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتي تستخدم اقل من عشرة افراد وتعتمد علي معدات وادوات انتاج بسيطة وبالمجهود اليدوي في أكثر الحالا.

من المتفق عليه ان هذا القطاع الكبير والهام في ان واحد لم يجد الاهتمام المطلوب من الدولة والبنوك والمؤسسات الداعمة والمانحة داخليا او خارجيا الا في الآونة الأخيرة وبالتحديد في التسعينات.

---

(1) العولمه واثارها علي الصناعات الصغيرة– اعداد الأستاذ/ الحاج العوض .

تقدر مساهمة هزا القطاع في الناتج المحلي بما يعادل 60%كما يمثل فيه نسبة 90%من القوي العاملة في السودان ويغطي مجالات التالية:

1. الصناعات الغذائية فشارات الفول طواحين الغلال طواحين البهارات والبن انتاج النشويات شعيرية وكسكانية انتاج حلويات الباسطة والبسكويت البلدي انتاج جبنة صناعة منتجات اللحوم السجق وخلافة معاصر الزيوت النباتية الريفية.

2. صناعة المنسوجات والملبوسات: صناعة الفراد الشعبية اليدوية صناعة منتجات التريكو حياكة الملابس المتنوعة صناعة الطواقي.

3. صناعة الدباغة والمنتجات الجلدية: المدابغ الجلدية صناعة الأحذية صناعة النشط والمنتجات الجلدية.

4. صناعة الصابون: صناعة الصابون الريفي.

5. صناعة مواد البناء: كمائن الطوب صناعة البلاط صناعة البلوكات.

6. صناعة الورش المعدنين: منتجات المسبوكات المخارط اليدوية حدادة الارض منتجات الاساسات المعدنية منتجات الصناعة.

7. صناعة الورش الخشبية صناعة الاساسات الخشبية اليدوية منتجات الفلور الوطني صناعة الأناتين من المواد المختلفة صناعة منتجات السوق مقارنة بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة لو نظرنا إلي المشروعات التي تستخدم اساليب تكنولوجيا متطورة الان نجد أنها لا تحتاج الي ايدي عامله نظراً لاعتماد هزه المشروعات علي آلات حديثه ومتطورة وبالتالي فهي تحتاج الي ايدي عامله قليله وتللك المشروعات علي آلات حديثه ومتطورة وبالتالي فهي تحتاج الي ايدي عامله قليله وتلك المشروعات نحن في حاجه اليها ولاكن هنالك مشروعات اخري تتميز بكثافه العمالة وتتركز هذه في المشروعات الصغيرة المغزية والمكملة في الصناعات الحرفية.

## المبحث الثالث

## اهداف ودوافع الصناعات الصغيرة

### الاهداف الاستراتيجية للصناعات الصغيرة والمتوسطه:

تتمثل أهمها الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية فيما يلى :

1. تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي: يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول العربية، من خلل في جسم الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية يستند عليها من مشروعات صغيرة ومتوسطة. وحيث يتمثل الهيكل الصناعي في عدد من الصناعات أو المشروعات المتوسطة الخاصة المحدودة التنوع، وإن كانت كثيرة العدد نسبيا، فتبقى القاعدة من المشروعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى أو المتوسطة محدودة ، إذ تسيطر المشروعات الحرفية والصغيرة جدا، على معظم القطاع الخاص.

2. تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.

3. العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.

4. توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتهما العالية على توفير فرص العمل. ونضيف هنا، أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في الشروع الصغيرة منخفضة جدا بما يناسب الدول النامية فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف المهرة أو حتى غير الماهرة.

5. استثمار وتعظيم المدخرات المحلية: إن تحرير الاقتصاد والعولمة وتحرير قوى العرض والطلب تمهيداً المشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال في التنمية المحلية لا يمكن أن تستمر وتنمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع والأفراد ولنقل

الأفراد من شريحة أقل دخلاً على شريحة أعلى دخلا. والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود.

6. استخدام التكنولوجيا المحلية: لقد تبرهن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة. إذ أن هذه المشروعات تتميز مهارتها باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

7. المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن التخطيط لتنمية مشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي لهو من الأهداف الوطنية الأساسية التي تساهم في إحلال الواردات وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا تحقق لها المنافسة الدولية.

8. تنمية نشاط إعادة التصدير: لقد برهنت بعض الدول أن نشاط إعادة التصدير التي اعتمدت عليه لتحقيق هضتها الصناعية لعب دوراً كبيراً وناجعاً في هذا المضمار. فقد استغلت هذه الدول خدماتها المحلية كمستلزمات للتصنيع ومن ثم للتصدير.

9. نشر القيم الصناعية الإيجابية: بينت الدراسات والمسوحات أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة- وخصوصا الصناعية منها- على الانتشار والتوسع الجغرافي تساهم في تعميق و نشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية التي تتمثل بالمفاهيم التالية: إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

10. المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية أو المكانية: تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة. ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا

الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة و تساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية.

**دوافع الصناعات الغيره:**

إن المشروعات الصغيرة تعمل على تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني وتعمل أيضا على إشباع السوق بخدمات ومنتجات متنوعة إضافة إلى خلق أسواق جديدة مما ينعكس إيجابية لتحقيق تنمية مستدامة مما يستوجب تطوير بيئة جاذبة تسهل نمو تلك المشاريع وتشجع الابتكار وتدعم الأعمال الإبداعية.

عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلع وخدمات بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة أو قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل براس مال صغير او ربما بدون راس مال ثابت.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغيرة التي بدورها تساهم في التقدم الإقتصادي والإجتماعي في:

- تساهم في زيادة الاستثمارات الوطنية.
- تساهم في تنمية المواهب والإبتكارات ففي اليابان يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب المشروعات الصغيرة.
- توفر فرص عمل والحد من البطالة.
- تتناسب مع متطلبات السوق.
- لا تحتاج رأس مال كبيروللمشروعات الصغيرة خصائص تختلف عن المشروعات الكبيرة كونها شركة أو مؤسسة إدارتها مستقلة وتكون صغيرة الحجم في مبيعاتها وعدد عمالها وهي غير مسيطرة في مجالها ومن خصائصها أيضاً.

- درجة المخاطرة ليست مرتفعة.

- يمكن تنفيذ المشروع في المدن الصغيرة والكبيرة.

- إمكانية تنفيذ المشروع على مساحات صغيرة أو في البيوت.

- طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط إرتباط مباشر بالإحتياجات اليومية للأفراد.

- سرعة تغيير الإنتاج حسب إحتياجات السوق.

- مرونة العمل حيث إن إدارة المشروع مباشرة من صاحبها مما يؤدي إلى الاهتمام بالعملاء والعمال إهتمام مباشر.

1/ دافع جاذبة :

إن نجاح أي مشروع ريادي لا بد أن يكون له من الأهداف والدوافع والأسباب الباعثة والمحفزه لإنشاءه واستمراره، ويمكن تصنيف تلك الدوافع إلى نوعين:

1- دوافع جاذبة.

- الإستقلالية وتحقيق الذات والطموح.

- إستثمار المواهب والإبداعات .

- الرغبة في تحقيق المال والثراء .

- إستراتيجية الدولة المشجعة لإقامة المشاريع.

**الاستقلالية وتحقيق الذات والطموح:**

فالكثير منا يطمح بالاستقلالية في عمله ليطبق أفكاره الريادية على أرض الواقع ويشعر بكيانة ويتخذ قراراته وفق ما يرى فينظر لإنشاء مشروع خاص به يحقق فيه ذاته ويسعى من خلاله إلى تلبية نداء طموحه ليبني فيه مستقبل زاهر.

**إستثمار المواهب والإبداعات:**

الكثير من الأفراد يمتلكون مواهب وإبداعات وهوايات تدفع بهم لإنشاء مشروع يمارس فيه مواهبه فقد تكون موهبه قيادية فيشعر بالرضى وهو يقود عمله أو موهبه رياضية فينشأ مشروع ريادي كصالة ألعاب رياضية أو قد يكون كاتبا فينشر كتبه التي تدر له مبالغ مالية أو قد يكون مخترع أو مبتكر فيبتكرمثلا طريقة تصنيع دواء وينشأ مشروع شركة أدويه وهكذا.

الرغبة في تحقيق المال والعراء من الدوافع المحفزة لإنشاء مشروع ريادي هي رغبة الفرد بالتملك سواء بامتلاك شركه أو بيت أوسيارة أو بتحقيق الثراء والمال ليكون سيد نفسه ويلبي رغباته وإمنياتة وأحلامة.

**إستراتيجية الدولة المشجعة لإقامة المشاريع:**

إن سعي الحكومات لتبني استراتيجيات داعمة ومشجعة لإقامة المشاريع من خلال الدعم المادي والفني ومن خلال التسهيلات التي تقدمها تعتبر دافع قويه للأفراد لإنشاء مشاريع ريادية إبداعية.

**دوافع ضاغطة :**

– صعوبة توفر فرص وظيفية قد ينشأ الفرد مشروع ريادي بسبب ظروف ضاغطة فعدم توفر وظائف مناسبة تؤدي بالفرد إلى خلق وظائف أخرى يسعى من خلالها بتوفير متطلبات الحياه ولا يقف ينتظر سنوات كي تتاح له فرصة وظيفيه وقد لا تتناسب مع ميولة ورغباتة.

– تدني الرواتب مع إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة نتيجة الأزمة الإقتصادية التي يمر بها العالم أصبحت الرواتب لا تكفي لسد نفقات وإحتياجات الفرد فأصبح تدني الراتب مقارنه مع الغلاء المعيشي دافع يضغط على الفرد لايجاد مشروع تجاري يحقق من خلال دخل إضافي أو قد يستغنى الفرد عن وظيفتة لعدم كفاية الراتب فيتجة إلى زيادة الأعمال لينشأ مشروع جديد.

– الفقركذلك فإن الفقر والحاجة للمال تضغط على الفرد ليبادر بالبحث عن فكرة مشروع تدر عليه أموالا ينفقها على أسرتة ويكفي احتياجات أهله ويكمل تعليمة.

– البطالة وهي من الأسباب الضاغطة بقوه على الفرد لإيجاد مشروع ريادي مناسب فتزايد نسبة العاطلين عن العمل دفعت الشباب إلى التفكير الجاد بعمل تجاري ليحول بينه وبين البطال.

# الخاتمـــــة

**أولاً: النتائج**

**ثانياً: التوصيات**

**أولاً: النتائج:**

1- إن قضية تنمية وتطوير ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية – وخاصة في السودان – لما تلعبه هذه المشروعات منً دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- تتجسد أهمية الصناعات الصغيرة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها السودان .

3- تتمتع الصناعات الصغيرة بروابط قوية مع المشروعات الصناعية الكبيرة حيث أن كثير من منتجاتها تمثل مواد أولية للمشروعات الكبرى .

4- أنها تساهم في زيادة الدخل القومي وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية.

**ثانياً: التوصيات:**

1- إيجاد دعم مالي مباشر للصناعات الصغيرة لمواجهة عزوف الجهات المقرضة غير الحكومية بسبب الأنظمة الموجهة لهذه القطاعات وقدرتها على تحصيل حقوقها فهناك حاجة ماسة لتطوير وتنمية وسائل للتمويل حيث يمكن للمؤسسات المالية الدخول فيها مع تمكينها من ضمان الدولة لتحصيل حقوقها.

2- أهمية تطوير مركز خدمات يساعد الصناعات الصغيرة على الاستمرار ومواجهة التقلبات المختلفة من خلال التدريب والنصح والمساندة، وهو عمل يمكن أن تقوم به الجمعيات التعاونية المكونة من قبل المؤسسات الصناعية الصغيرة.

3- تطوير القدرات وتوفير الإمكانيات للصناعات الصغيرة للاستفادة من الشبكة المعلوماتية وتطوير مواقع لها كما يحدث في دول العالم المتقدم

4- ضرورة نشر ثقافة حب العمل الصناعي الحر من خلال سياسة تعليمية ومن خلال برامج إعلامية توعوية قوية.

5- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إنشاء حاضنات الأعمال ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان وخاصة التي تتشابه مع السودان في طبيعتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

**المراجع والمصادر:**


1- دكتور/ عبد اللطيف مصطفى، والدكتور/ عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية.

2- ادارة وتوطين الصناعات الصغيرة، ادارة الصناعات الصغيرة عطبرة، د ت.

3- الأستاذ/ مجاهد مصطفى مكي، واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة .

4- ندي الريح عثمان، مفهوم الصناعات الصغيرة والحرفية.

5- الحاج العوض الحسن، العولمة واثارها علي الصناعات الصغيرة.